فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرنه به او اكتفى به
فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضى قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا ومنهم
من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق
وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم كالحيوان الناطق وحيوان
ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فانه لا يصح بناء
قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الخ على ذلك الا ان يعتبر الاستخدام بان يكون ثم اشارة الى
الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه
تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله
قوله لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا قوله
ان اعرفها المضمرات الخ قال الشيخ الرضى كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغايب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة الوضع وانما كان العلم اعرف من اسماء الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان
مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم
الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام تعرف بالقلب دون العين
والموصوف كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه
يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى
المضمر ولا يوصف المضمر قوله الا بمثله اي ذي اللام الا خبر او الموصول فهو بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض
بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام الخ فكانه جعل الاضافة عهدية واشاره الى ما هو المعرف عند جمهور
النحاة لا يقال بقي فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ما فيه اوله اللام نحو الذي واخواته دون
ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم بقي استدراك
قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه والشارحون فسروه
بذي اللام وح ينتقض بالاية بالاية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام
صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة
الضارب وفيه تامل قوله او انقص منه ينبغي ان يدعى ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو
دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور قوله
بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والضمير قوله العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا الاسم

التابع

التابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق
واحد لان كل منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبته الخ فيصدق على مثل البيت سقف وجدران
خفاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير
اي جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام
الذي فيه زيد قوله لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه
بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع عليه غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه
قوله واجيب بان المراد الخ فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب
الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به مثل هند نجم بدر شمس وثالثها انك نسبت
البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك
الاقسام ليس بتوطئة فيدخل البدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط داخلا فيه وقد
يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل
النسبة المدركة على نهج واحد من ايجاد الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ان
اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في اصل
النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف
باو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه على نهج واحد وهو التردد وبعدم
اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد التابع قوله ولما تم الحد بما ذكره الخ يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف
واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه
قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن
ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب قوله يتوسط بينه يقع فكان فيه
تجريدا قوله فاذا عطف اي اذا اريد العطف قوله اكد لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد
اخف من الاعادة قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي
امراة والحافظوا عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبليين
لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الواجب استحسان قلنا يابى ما ذكره
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما
قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التلبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)